

Distr.
GENERAL

A/53/171/Add.1
30 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البندان ١١٢ و ١٦٥ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

وحدة التفتيش المشتركة

تعزيز المراقبة في منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تعليقات لجنة التنسيق الإدارية عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "زيادة التناسق من أجل تعزيز المراقبة في منظومة الأمم المتحدة" (A/53/171).

المرفق

تعليقات لجنة التنسيق الإداريةأولا - معلومات عامة

١ - يتناول التقرير طائفة واسعة النطاق من أنشطة المراقبة ويقدم تقييما مقارنا لآليات المراقبة المتبعة في منظومة الأمم المتحدة. وقيمة مراجع المعلومات الواردة في مرفق التقرير تساعد في هذا الصدد بوجه خاص. كما أن المراقبة الخارجية والداخلية على السواء هي عنصر هام لا يمكن الاستغناء عنه لتحسين نوعية البرامج وفعالية الإدارة. ويوافق أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بوجه عام على الفكرة الرئيسية للتقرير ويلاحظون أنه تم بالفعل تنفيذ العديد من المقترحات والتوصيات ذات الصلة أو أنها تندرج في خططهم المستقبلية. وفي حين أن آليات المراقبة الداخلية تختص بوجه عام بمنظمة واحدة فإن المراقبة الخارجية موجهة إلى المنظومة ككل. ومع ذلك لم يشير التقرير إلا بقدر ضئيل نسبيا إلى إمكانية تحسين تنسيق آلية المراقبة الخارجية.

ثانيا - تعليقات على التوصياتالتوصية ١: الخطط المتفق عليها للقيام بالمراقبة الداخلية

٢ - بالنسبة للأمم المتحدة، تعكس هذه التوصية توصية الأمين العام الواردة في تقريره المعنون "تحسين آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية" (الفقرات ٤٤-٥١ من الوثيقة A/51/801، ١٩٩٧). ولئن اتفق بعض أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بوجه عام بشأن هذه التوصية، فإنهم يذكرون أن التقرير نفسه يشير إلى أنه نظرا للطبيعة المميزة لكل منظمة في المنظومة فإن الدعوة إلى اتباع نفس نموذج المراقبة الداخلية في جميع المنظمات سيكون له آثار عكسية. ورأت إحدى المنظمات الأعضاء أن الآليات المحددة ونموذج المراقبة الداخلية المعمول بها في الأمم المتحدة ليست بالضرورة ملائمة لمنظمات أخرى. ولئن اتفقت المنظمات على ضرورة وجود شفافية كاملة لهذه المسألة، فإنها تؤكد أن المسؤولية عن المراقبة الداخلية تعود بالدرجة الأولى إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات وتعرب عن قلقها بشأن الإدارة الجزئية المفرطة التي تمارسها الدول الأعضاء.

التوصية ٢: تقديم التقارير عن أنشطة المراقبة الداخلية

٣ - اتفقت المنظمات الأعضاء بوجه عام على الحاجة إلى تقديم تقارير إلى الهيئات التشريعية عن المسائل المتعلقة بالمراقبة واتخذت معظم المنظمات بالفعل إجراءات لهذا الغرض، آخذة في الحسبان الطبيعة المحددة لأنشطة كل منظمة والمتطلبات المعلنة لكل دولة عضو. وأعرب بعض أعضاء لجنة التنسيق الإدارية عن قلقهم لأن التوجه نحو اتباع شكل أكثر توحيدا للإبلاغ على نطاق المنظومة، من شأنه أن يزيد

من التكاليف و/أو من تعقيد ترتيبات تقديم التقارير المعمول بها في وقت تشهد فيه المنظومة نقصاً في عدد الموظفين وتعاني من قيود في الميزانية.

التوصية ٣: إبراز الممارسات الجيدة

٤ - تؤيد معظم المنظمات الأعضاء الاقتراح الداعي إلى التركيز على الممارسات الجيدة في تقارير المراقبة. وينبغي أن يكون التعلم من قصص النجاح تكملة طيبة للدروس المستخلصة من حالات الفشل، لا سيما في وقت تبحث فيه المنظمات عن سبل أكثر كفاءة وفعالية لتنفيذ الأنشطة وتقديم الدعم للبرامج. وبالنسبة للأمم المتحدة، يشير الأمين العام إلى أن التركيز على الممارسات الجيدة ونشرها هو عنصر هام من عناصر التحليل المستمر للدروس المستخلصة من مجالات حفظ السلام والشؤون الإنسانية، ويلاحظ أنه تم مؤخراً بذل جهود كبيرة لإعداد سلسلة من دراسات الفعالية التي تبرز الممارسات الجيدة. وقد ترغب هيئات المراقبة في إحياء هذه الدراسات بهدف صياغة توصيات محددة تيسر عمليات التحسين في الإدارة. ويرى بعض أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن أكثر الطرق فعالية وملاءمة لنشر الممارسات الجيدة في عملية المراقبة، كما هو الحال في مجالات الاهتمام الأخرى على نطاق المنظومة، تتم خلال الاستمرار في استخدام الآليات الفرعية للجنة التنسيق الإدارية.

التوصية ٤: تحليلات وحدة التفتيش المشتركة التي تتناول التقارير الموجزة السنوية الموحدة المتعلقة

بأنشطة المراقبة الداخلية

٥ - في حين أن المنظمات الأعضاء ملزمة بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية المراقبة على نطاق المنظومة، فليس هناك اتفاق عام على أن التحليل الذي اقترحت وحدة التفتيش المشتركة للتقارير الموجزة السنوية الموحدة، الذي يتضمن إدخال طريقة إضافية للإبلاغ، سيكون أكثر السبل فعالية من حيث التكلفة للقيام بذلك. وأعربت بعض المنظمات عن قلقها لوجود بعض المسائل المتعلقة بالسرية والخاصة بمنظمة ما قد تجعل النهج المتبع على نطاق المنظومة نهجاً غير ملائم.

التوصية ٥: تعزيز وجود مجتمع رقابي مهني أقوى

التوصية ٦: زيادة الحوار بين الشركاء في المراقبة

٦ - تحظى هذه التوصيات عادة بالدعم، ومرهونة بالتحفظات المتعلقة بالحاجة إلى المحافظة على سرية بعض البيانات والشواغل الخاصة بفعالية بعض المبادرات المقترحة في الفقرة ١٠٣ من التقرير من حيث التكلفة. ويلاحظ أن الترتيبات القائمة لاجتماعات الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم واجتماعات ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية تسهم بالفعل في هذه العملية.

ثالثا - تعليقات خاصة

المراقبة والإدارة الجزئية (الفقرة ٧٣)

٧ - ترى لجنة التنسيق الإدارية أن استمرار الضغط الممارس لتقديم المعلومات من خلال تقارير المراقبة الداخلية يعطي زحما لزيادة الإدارة الجزئية. فهناك خطر يتمثل في الحد من فعالية المراقبة الداخلية إذا طلبت الهيئات التشريعية بصورة متواترة إجراء استعراضات محددة للمراقبة الداخلية وتقديم التقارير عنها. فينبغي توجيه هذه الطلبات بشكل حكيم.

استحداث قواعد بيانات مشتركة (الفقرة ١٠٣)

٨ - يلاحظ أن مقتضيات السرية لا تسمح في الغالب بإنشاء قواعد بيانات مشتركة شاملة عن النتائج والاستنتاجات نظرا لأن الزملاء الذين يقومون بعملية المراقبة في منظمات ووكالات أخرى هم طرف ثالث فيما يتعلق بمتطلبات السرية. وتوضح الخبرة أن مثل هذا النشاط، إذا ما تم الاضطلاع به على نحو ملائم وبصورة منتظمة، يتطلب وقتا وجهدا كبيرين من وحدات المراقبة التي تواجه بالفعل قدرا متزايدا من الطلبات والموارد الشحيحة.

— — — — —